

بحر غزة ... خطر الاقتراب

تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال العام ٢٠١٩



Photo: Anne Paq

مقدمة:

يعتبر القطاع البحري في قطاع غزة أحد مصادر الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص قطاع الصيد، إذ يوفر فرص عمل للصيادين والعاملين في المهن المرتبطة به، مثل صناعة المراكب وصيانتها، وصيانة المعدات والشباك، وتجارة الأسماك وما يرتبط بها من عمليات نقل وغيرها. وبالتالي فهو يشارك في دعم الناتج القومي الإجمالي، كما يسهم في دعم سلة السكان الغذائية.

وقد تعرض هذا القطاع إلى عملية تدمير منظمة، من خلال انتهاكات قوات الاحتلال المستمرة، فهي تلاحق الصيادين في عرض البحر، وتطلق النار تجاههم، وتوقع القتل والجرحى في صفوفهم، وتعتقلهم، وتدمر وتصادر معداتهم، وتغلق البحر أمام النشاط البحري في بعض الأحيان، وتحدد مساحات الصيد، وتمنع إدخال المواد والمعدات البحرية اللازمة بشكل عام.

ووفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي يتابعها مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد وثق المركز استمرار وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية تجاه قطاع الصيد في قطاع غزة خلال العام الحالي 2019، بواقع (351) انتهاكاً، ما يؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والتقارير الصادرة عن المركز، حول سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه قطاع الصيد في قطاع غزة، والذي يهدف إلى تدميره.

وتتركز انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في أربعة أنماط رئيسية، هي، تقييد مساحة الصيد المسموح العمل فيها للصيادين الفلسطينيين، وإطلاق النار تجاه الصيادين أثناء تواجدهم على متن مراكبهم في عرض البحر، وإيقاع القتل والجرحى في صفوفهم، وملاحقة الصيادين ومراكبهم في عرض البحر، واعتقالهم، وأخيراً الاستيلاء على مراكب الصيادين والمعدات الموجودة على متنها، وتخريبها لشباك الصيد والمولدات الكهربائية والإشارات الضوئية.

يتضرر بفعل هذه الانتهاكات العاملين في قطاع الصيد عموماً، وتتعدى امكانيات توسيع أعمالهم بالتوازي مع الزيادة الطبيعية لأعداد السكان. وقد انعكست تلك الانتهاكات على أعداد العاملين في قطاع الصيد، إذ بلغ عدد الصيادين والعاملين في الحرف المرتبطة بالصيد للعام 2019، بقطاع غزة (5606) عاملاً، من بينهم (3606) صياداً. في حين أشارت إحصائيات سابقة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد العاملين في القطاع ذاته في العام 1997 كان (10,000) عاملاً.

وبفعل هذه الانتهاكات المستمرة، أصبح العاملون عموماً، والصيادون على وجه الخصوص، من ضمن الفئات الأشد فقراً في المجتمع الفلسطيني، ما يمس بدوره بجملة حقوق الإنسان بالنسبة لهم ولأسرهم. كما يمس بالسلة الغذائية لجملة السكان.

يقدم مركز الميزان لحقوق الإنسان تقريره (بحر غزة ... خطر الاقتراب)، حيث يرصد التقرير أبرز أنماط الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2019، بحق القطاع البحري في قطاع غزة عموماً، والصيادين منهم على وجه الخصوص، والتي تشكل عائقاً أساسياً أمام استمرار القطاع البحري في تأدية أدواره الاقتصادية والغذائية وآفاق تطوره، وذلك بما يخالف جملة الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

يأتي هذا التقرير في سياق عمل المركز لتعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها وفضحها، والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها. ويهدف إلى الكشف عن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، والتي تسجل كانتهاكات جسيمة بحق قواعد القانون الدولي، واضعاً المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية.

توطئة:

تمنح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في المادة (3)، للدول أن تحدد "عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً". كما تمنحها في المادة (56)، الحق باستغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تمتد إلى 200 ميلاً بحرياً، حيث أن "الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية... وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصادي للمنطقة، كإنتاج الطاقة والمياه والتيارات والرياح".

فلسطينياً، نُظِم الوضع القانوني لشاطئ بحر قطاع غزة من خلال اتفاقيات موقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي أُقيمت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث حُدِدت مساحة الصيد التي يسمح للصيادين العمل فيها بعمق (20) ميلاً بحرياً على امتداد شاطئ قطاع غزة البالغ حوالي 40 كيلو متراً، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة، وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي.

غير أن قوات الاحتلال لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، وقُلِّصت بتاريخ 1996/3/22، مساحة الصيد الفلسطينية إلى (12) ميلاً بحرياً فقط، وأُتبع ذلك بحظر عمل الصيادين في مساحة تُقدَّر نسبتها بحوالي 85% من مساحة الصيد الواردة في الاتفاقيات، إذ حصرت مساحة الصيد المسموح للصيادين العمل فيها في أغلب الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية، وأغلقت البحر ومنعت الصيد بشكل كامل في أوقات أخرى.

ترافق كل ذلك مع استهداف قوات الاحتلال للصيادين بالقتل والاعتقال ومصادرة مراكبهم وتخريبها، وذلك بوتيرة منتظمة كشفت عن سياسة تتبعها تلك القوات بحق الصيادين وقطاع الصيد في فلسطين، والتي ترمي إلى تقويض سبل العيش لديهم، وتمس بجملتهم حقوقهم الإنسانية التي كفلتها جملة المواثيق والأعراف الدولية.

مركز الميزان إذ يرفض أن تكون اتفاقية أوسلو مرجعاً صالحاً لتنظيم العلاقة بين السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، فإنه يصير على أن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هما المرجعان الرئيسيان لتنظيم العلاقة بين الطرفين. بذلك فإن كل انتهاك يطرأ على قطاع الصيد الفلسطيني، بما فيه تلك الانتهاكات التي نُظِّمت في بنود الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، والتي فرضتها قوات الاحتلال على الفلسطينيين، تشكل تعدٍ على حقوق الإنسان وتتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستلزم تحمل كافة الأطراف الدولية مسؤوليتها القانونية والأخلاقية.

عدد الصيادين	المحافظة
261	شمال غزة
1601	غزة
615	دير البلح
688	خان يونس
441	رفح
3606	المجموع

جدول يوضح إحصائية لعدد الصيادين موزعة على محافظات قطاع غزة للعام 2019

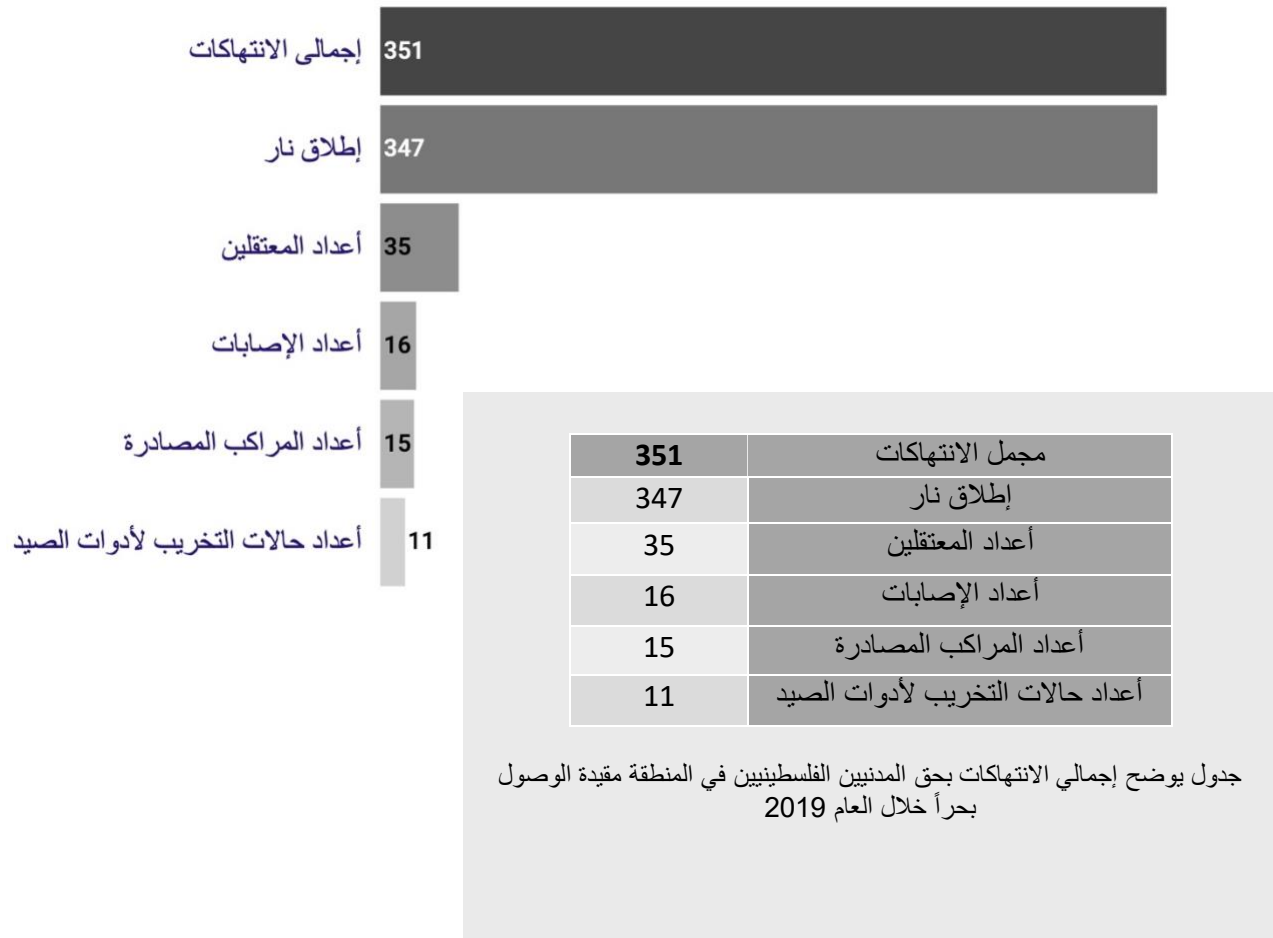
عدد المراكب	المحافظة
15	لنش جر
772	لنش شنشولا
42	افلوكة
380	مجداف
1261	المجموع

جدول يوضح إحصائية لأعداد المراكب في قطاع غزة موزعة حسب النوع للعام 2019

ورقة حقائق حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية 2019
<http://www.mezan.org/uploads/files/1573456516966.pdf>

انتهاكات قوات الاحتلال في عرض بحر قطاع غزة

واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2019، استهداف العاملين الفلسطينيين في عرض البحر مقابل شواطئ قطاع غزة، وتنوعت تلك الانتهاكات بين إغلاق البحر ومنع الصيد بشكل كامل أو تقليص مساحات الصيد بشكل متكرر، وبين إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف الصيادين، واعتقال وتعذيب الصيادين، ومصادرة وتخریب مراكب الصيادين ومعداتهم. الجدول التالي يوضح إجمالي الانتهاكات بحق الصيادين الفلسطينيين في بحر قطاع غزة خلال العام 2019.



تقليص مساحات العمل البحري

عمدت قوات الاحتلال خلال العام 2019، إلى تقليص مساحات الصيد البحري أمام الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، وصولاً في بعض الأحيان إلى منع النشاط البحري بشكل كامل، وذلك في مخالفة للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، وجملة المواثيق والقوانين الدولية.

وتراوحت مساحات الصيد المسموحة أمام الصياد الفلسطينيين في نطاق (6) أميال بحرية في محافظتي غزة وشمال غزة، و(9) إلى (15) ميل بحري في محافظات الوسطى، وخان يونس، ورفح جنوب القطاع، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي، ما يحرم الصيادين من الوصول إلى أماكن الصيد التي تتوفر فيها أنواع مختلفة من الأسماك.

تجدر الإشارة إلى أن عمليات التقليص والزيادة في مساحات الصيد التي تحددها قوات الاحتلال تبقى دون الحدود المقررة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، وحتى دون الاتفاقيات الموقعة ما بين الجانب الفلسطيني وقوات الاحتلال حسب اتفاقية أوسلو. وبالتالي لم يجري احتساب عدد التغييرات في مساحات الصيد ضمن العدد الإجمالي للاتفاقيات.

يتتبع الجدول التالي التغييرات التي طالت مساحة الصيد أمام الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2019.

2019/01/03	تقليص مساحة الصيد في شاطئ محافظة شمال غزة حتى منطقة السودانية من (6) إلى (3) ميل بحري، ومن السودانية حتى وادي غزة إلى (6) ميل بحري، ومن وادي غزة إلى جنوب غرب خانيونس بدأ تدريجياً من (6) وتصل إلى (12) ميل كحد أقصى. هذا وتم تقليص مساحة الصيد من جنوب غرب خانيونس حتى محافظة رفح من (9) إلى (6) ميل بحري.
2019/3/25	إغلاق بحر قطاع غزة لمدة ستة أيام ومنع الصيد بشكل كامل.
2019/3/31	السماح بالنشاط البحري في محافظة شمال غزة بعمق (3) ميل بحري، و(6) ميل بحري من منطقة السودانية لميناء غزة، و(12) ميل بحري في المنطقة الواقعة من جنوب ميناء غزة وحتى المحافظة الوسطى، و(15) ميل من المحافظة الوسطى حتى مدينة رفح.
2019/4/30	تقليص مساحة الصيد في عرض بحر قطاع غزة من شمال غزة حتى رفح إلى (6) ميل بحري.
2019/05/04	إغلاق بحر قطاع غزة ومنع الصيد بشكل كامل.
2019/05/09	إعادة فتح البحر أمام الصيادين.
2019/05/10	السماح بالصيد في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى شاطئ بحر محافظة شمال غزة بعمق (6) ميل بحري، والسماح بالصيد في المنطقة الواقعة جنوب ميناء غزة وحتى مدينة رفح بعمق (12) ميل بحري.
2019/05/22	تقليص مساحة الصيد من (12) إلى (10) ميل بحري، في المنطقة الواقعة جنوب وادي غزة وحتى مدينة رفح. ويبقى الوضع كما هو عليه شمال وادي غزة وحتى شاطئ محافظة شمال غزة.

2019/05/25	زيادة مساحة الصيد من (10) إلى (15) ميل بحري، في المنطقة الواقعة جنوب وادي غزة وحتى مدينة رفح. ويبقى الوضع كما هو عليه شمال وادي غزة وحتى شاطئ محافظة شمال غزة.
2019/05/28	تقليص مساحة الصيد من (15) إلى (10) ميل بحري في المنطقة الواقعة جنوب وادي غزة وحتى مدينة رفح، كما يبقى الوضع كما هو عليه شمال وادي غزة وحتى شاطئ محافظة شمال غزة.
2019/06/03	زيادة مساحة الصيد من (10) إلى (15) ميل بحري، في المنطقة الواقعة جنوب وادي غزة وحتى مدينة رفح. ويبقى الوضع كما هو عليه شمال وادي غزة وحتى شاطئ محافظة شمال غزة.
2019/06/05	تقليص مساحة الصيد من (15) إلى (10) ميل بحري، في المنطقة الواقعة جنوب وادي غزة وحتى مدينة رفح. ويبقى الوضع كما هو عليه شمال وادي غزة وحتى شاطئ محافظة شمال غزة.
2019/06/11	تقليص مساحة الصيد من (10) إلى (6) ميل بحري، في المنطقة الواقعة جنوب وادي غزة وحتى مدينة رفح. ويبقى الوضع كما هو عليه شمال وادي غزة وحتى محافظة شمال غزة.
2019/06/12	إغلاق بحر قطاع غزة ومنع الصيد بشكل كامل.
2019/06/17	قوات الاحتلال الإسرائيلي تعيد فتح بحر قطاع غزة. ويسمح بالصيد بعمق (6) ميل بحري في محافظة شمال قطاع غزة حتى ميناء غزة. ويسمح بالصيد بعمق (10) ميل بحري جنوب ميناء غزة حتى محافظة رفح.
2019/06/28	زيادة مساحة الصيد البحري من (10) إلى (15) ميل بحري، في المنطقة الواقعة جنوب ميناء غزة وحتى مدينة رفح. ويبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 ميل بحري) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى شاطئ بحر محافظة شمال غزة.
2019/11/12	إغلاق بحر قطاع غزة ومنع الصيد بشكل كامل.
2019/11/14	إعادة فتح البحر أمام الصيادين بعمق (6) أميال بحرية.
2019/12/19	تقليص مساحة الصيد البحري من (15) إلى (10) أميال بحرية، في المنطقة الواقعة جنوب ميناء غزة وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وشاطئ بحر محافظة شمال غزة.
2019/12/23	زيادة مساحة الصيد البحري من (10) إلى (15) أميال بحرية في المنطقة الواقعة جنوب ميناء غزة وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى شاطئ بحر محافظة شمال غزة.

إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر

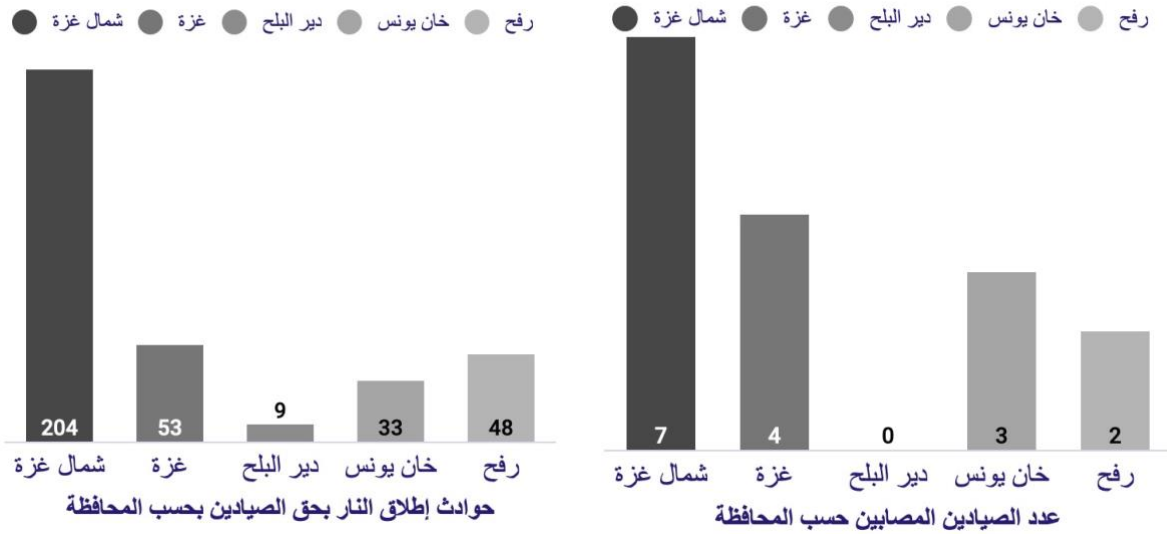
واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2019، استهداف الصيادين الفلسطينيين بالقتل والإصابة، وذلك عبر فتح نيران رشاشاتها المختلفة تجاه الصيادين المتواجدين على متن مراكبهم، وملاحقة تلك المراكب ومحاصرتها أثناء قيام الصيادون بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة.

وتكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن هذه الممارسات تشكل نمطاً منظماً يستهدف انتهاك الحق في الحياة وأمن وسلامة الصيادين، وسياسة تنتهجها قوات الاحتلال تستهدف تعطيل أعمال الصيد، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة

الوصول بحراً. سُجِّل خلال العام 2019، إطلاق الزوارق الحربية نيران رشاشاتها تجاه مراكب الصيادين (347) عملية إطلاق نار، وهو الأمر الذي أدى إلى إصابة (16) مواطناً بجروح مختلفة. وتتسبب عمليات قتل الصيادين وإصابتهم بإفقاد أسرهم المُعيل ومصدر الدخل، كما تتسبب بإفقاد الصيادين عن العمل بشكل دائم أو مؤقت، وهو الأمر الذي يشكل انتهاكاً جسيماً بحقهم.

جدول توزيع حوادث إطلاق النار بحق الصيادين بحسب المحافظة خلال العام 2019

المحافظة	عدد الحوادث	عدد الإصابات
شمال غزة	204	7
غزة	53	4
دير البلح	9	0
خان يونس	33	3
رفح	48	2
المجموع	347	16



الصيد محمود محمود منيب اشكنتنا (22 عاماً)، من سكان مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة

أعمل صياد على حسكة موتور تعود لي... وعند حوالي الساعة 5:00 من فجر يوم الخميس الموافق 2019/1/10 توجهت برفقة شقيقي محمد (23 عام) إلى ميناء الصيادين، وجهزنا القارب واتجهنا إلى الجهة الشمالية الغربية، توقفت مقابل شاطئ منطقة السودانية (أبراج المخابرات) حيث كنا نبعد عن الشاطئ حوالي 4 أميال بحرية، وعن العلامات البحرية شمال القطاع 2 ميل... بدأنا العمل من خلال الصيد بالصنارة، وحضر خالي بمركبه ويدعى عوني صلاح ومعه 3 صيادين، وتحدثنا قليلاً عن الصيد، ثم تقدمت بالمركب نحو الصياد حسن شحادة الذي كان يستقل مركبه على مسافة 1 كيلومتر من موقعي إلى الجهة الشمالية الشرقية، سألته عن الصيد وابتعدت عنه 15 متراً تقريباً، وبدأنا بالصيد. وعند حوالي الساعة 10:00 من صباح اليوم نفسه، شاهدت زورق كبير وزورقين صغيرين يتبعون لقوات الاحتلال الإسرائيلي كانوا يتجهون نحونا من الجهة الشرقية، وكان صوت جندي إسرائيلي يأمرنا بالتوقف عبر مكبر الصوت، حينها اتجهت بالمركب نحو الجنوب مبتعداً عن تلك الزوارق. بعدها سمعت صوت إطلاق نار، وفجأة توقف المحرك عن الدوران وتوقف المركب. اشتعلت النيران بالجانب الأمامي من المركب وبدأت بإطفاء الحريق. شاهدت شقيقي محمد يصرخ أنه أصيب وهو ممدد على أرض المركب، واتضح أنه مصاب بأعيرة معدنية مغلقة بالمطاط... بعد ذلك امتثلنا لأوامر الضابط الإسرائيلي وخلصنا ملابسنا وقفزنا في البحر وسبحنا باتجاه الزورق الإسرائيلي، حيث قام الجنود بربط أيدينا وعصب أعيننا واقتادونا إلى ميناء اسدود. هناك أخضعوني إلى التحقيق، بعد ذلك أطلقوا سراحنا من خلال حاجز بيت حانون شمال قطاع غزة، لكنهم صادروا المركب الخاص بنا ولم يسمحوا لنا باستعادته.

اعتقال وتعذيب المدنيين الفلسطينيين في عرض البحر:

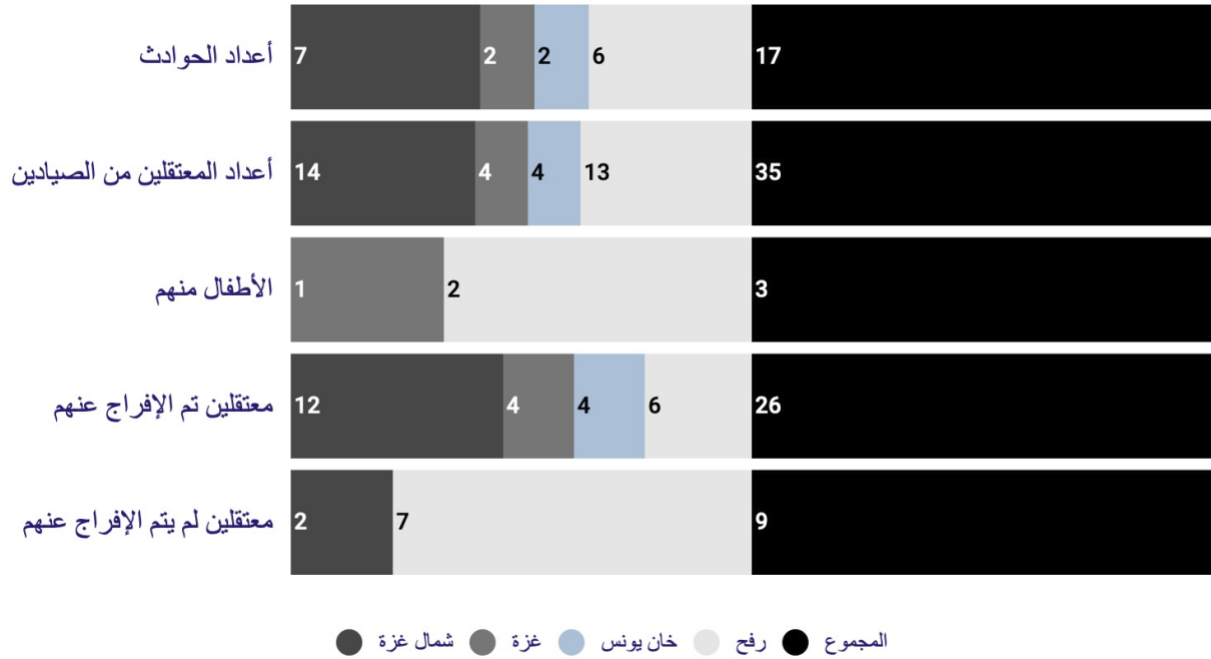
واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الصيادين الفلسطينيين بالاعتقال التعسفي خلال العام 2019، وذلك عبر محاصرة مراكبهم واعتقالهم أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة، ما مثل انتهاكاً مستمراً للحق في الحرية والأمن الشخصي.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لتلك القوات بملاحقة المراكب الفلسطينية واعتراض طريقها ومحاصرتها، ومن ثم تعتقل بشكل تعسفي الصيادين المتواجدين على متنها أثناء قيامهم بأعمال الصيد. وتجبر قوات الاحتلال المعتقلين على خلع ملابسهم والسباحة في مياه البحر حتى في فصل الشتاء، وتحتجزهم لفترات مختلفة، وتخضعهم للتحقيق المذل، وتمارس بحقهم مختلف أشكال التعذيب الجسدي، وتحط من كرامتهم الإنسانية عبر توجيه الإهانات اللفظية لهم، ما يزيد أمر اعتقال الصيادين سوءاً.

تكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن استمرار أحداث اعتقال الصيادين بشكل منظم يعبر عن سياسة تتبناها قوات الاحتلال، تهدف إلى تقييد حرية الصيادين الفلسطينيين وإذلالهم، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً.

جدول يوضح أعداد أحداث الاعتقال وأعداد المعتقلين وطبيعتهم موزعة حسب المحافظة

المحافظة	أعداد الحوادث	أعداد المعتقلين من الصيادين	الأطفال منهم	معتقلين تم الإفراج عنهم	معتقلين لم يتم الإفراج عنهم
شمال غزة	7	14	0	12	2
غزة	2	4	1	4	0
خان يونس	2	4	0	4	0
رفح	6	13	2	6	7
المجموع	17	35	3	26	9



محمد نضال إبراهيم عياش (23 عاماً)، فلسطيني من سكان مخيم دير البلح، ويعمل صياداً للأسماك

عند حوالي الساعة 22:00 من يوم الثلاثاء الموافق 2019/6/25، بينما كنت أتواجد برفقة شقيقي مصعب، 20 عاماً، على متن مركب صيد بمحرك، بعمق 6 أميال بحرية مقابل شاطئ بحر مدينة رفح جنوب قطاع غزة، شاهدت زورقين حربيين يتقدمان من جهة الغرب تجاهنا، وعند اقترابهما منا وبدءا بالدوران حولنا، وفتحا نيران أسلحتهم الرشاشة تجاه المركب، وأصابا جسم المركب بشكل مباشر، كما مرقا الشباك وعددها عشرة قطع وأغرقوها في البحر. ثم أمرنا الجنود بالتوجه إلى مقدمة المركب وخلع ملابسنا والقفز في البحر والسباحة تجاه الزورق. وبمجرد صعودنا على متن الزورق عصب الجنود أعيننا وقيدوا أيدينا، وألبسونا بنطال وبلوزة سوداء اللون، ثم تحرك الزورق بنا لمدة ساعتين تقريباً، وخلال ذلك اعتدوا على شقيقي مصعب بالضرب، حيث كنت أسمع صراخه بعد أن اشتكى من وجع في يديه بسبب شدة القيد عليهما، ثم أنزلونا إلى اليابسة، وأمرونا أن نمر إلى أحد الغرف، وأخذوا بياناتنا الشخصية، التقيت بصياد آخر تعرفت عليه من عائلة الندي، وقال لنا أنه صياد تعرض للاحتجاز في نفس اليوم، وأنه يسكن في مدينة رفح. بقينا في الغرفة طوال الليل دون تحقيق، وعند حوالي الساعة 06:00 من فجر اليوم التالي الأربعاء الموافق 2019/06/26، اقتادونا برفقة الصياد الثالث إلى جيب، وتحرك بنا إلى حاجز بيت حانون، وهناك أفرج عنا.

تخريب والاستيلاء على معدات الصيد

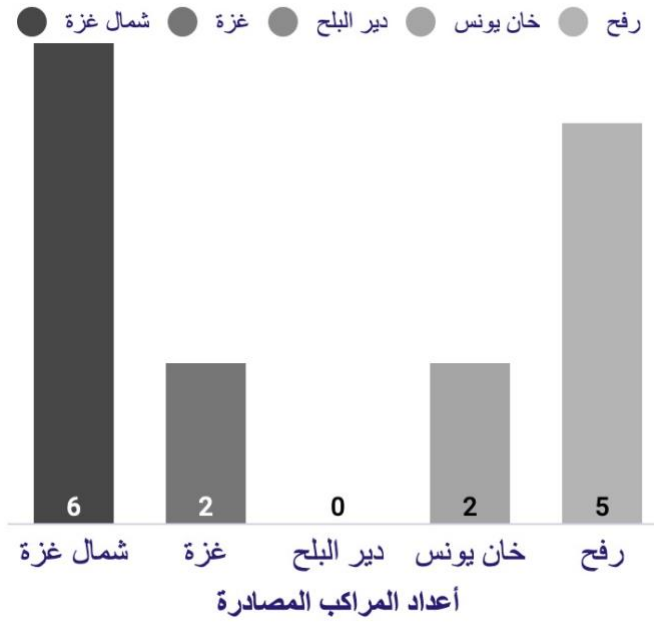
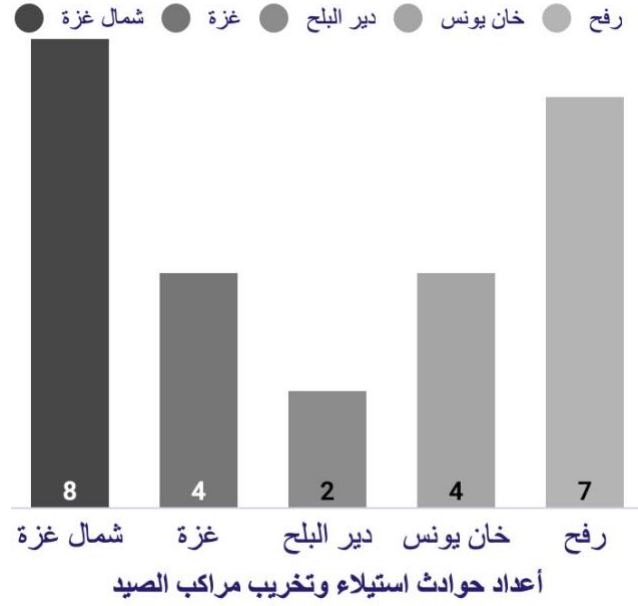
واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2019، انتهاك الحق في حماية الممتلكات الخاصة للصيادين الفلسطينيين، أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة. فقد استمرت عمليات الاستيلاء على مراكب الصيادين الفلسطينيين وتخريب معدات الصيد بشكل منظم.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال بملاحقة المراكب البحرية الفلسطينية، ومحاصرتها ومصادرتها من أصحابها. وبالتالي أفقار أصحابها مصدر الرزق الوحيد لديهم. كذلك تعتمد تلك الزوارق إلى تخريب معدات الصيد الخاصة بالصيادين: من شباك الصيد والمولدات الكهربائية والإشارات الصوتية والمجذاف.

تأتي هذه الانتهاكات في الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال حصاراً مشدداً على قطاع غزة، لا سيما واردات قطاع غزة فيما يخص المعدات البحرية وكذلك المواد المستخدمة في صناعة هذه المعدات، بحيث يتعذر على الصيادين توفير معدات جديدة نظراً لارتفاع أسعارها، ما يفقد الصيادون الذين صودرت معداتهم مصدر رزقهم الوحيد، وتعطيلهم قسراً عن العمل وإفقارهم.

وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير، وقوع (25) حوادث، أسفرت عن الاستيلاء على (15) مركباً فلسطينياً، كما هو موضح في الجدول التالي.

المحافظة	أعداد الحوادث	أعداد المراكب المصادرة
شمال غزة	8	6
غزة	4	2
دير البلح	2	0
خان يونس	4	2
رفح	7	5
المجموع	25	15



الخاتمة

يَخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ طالت هذه الانتهاكات الحق في العمل والاستفادة من الثروة البحرية، والحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، والحق في الحماية من الاعتقال التعسفي، والحق في حماية الممتلكات الخاصة.

هذا وعمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل نمو بنية الاقتصاد الفلسطيني بما فيه قطاع الصيد، عبر سياسة منظمة للاستحواذ على ثروات الفلسطينيين الطبيعية، وحرمانهم من استثمارها، في الوقت الذي تدفقت فيه المنتجات الإسرائيلية وأنواع الأسماك الأقل جودة إلى السوق الفلسطينية، فيما يعتبر انتهاكاً إضافياً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي يلزم الدولة المحتلة باستغلال الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة لصالح منفعة السكان الأصليين.

وإذ يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان إدانته الشديدة لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال، فإنه يحمل تلك القوات المسؤولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها ملزمة باحترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة لسكان الفلسطينيين، وتنفيذ واجباتها القانونية التي يقرها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها قوة احتلال.